TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.3/L.18
29 January 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية، والتنمية

الدورة الخامسة

جنيف، ٢٢ - ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

البند ٥ من جدول الأعمال

تنمية الموارد البشرية وتدريبها في مجال خدمات الدعم التجاري: مفتاح النمو الذي يتيح إمكانات خاصة لأقل البلدان نموا

توصيات متفق عليها*

١- بحثت اللجنة تقرير اجتماع الخبراء المعني بتنمية الموارد البشرية وتدريبها في مجال خدمات الدعم التجاري: مفتاح النمو الذي يتيح إمكانات خاصة لأقل البلدان نموا والمذكرة التي أعدتها أمانة الأونكتاد، كما يردان في الوثيقتين TD/B/COM.3/32 وTD/B/COM.3/36 ، على التوالي.

٢- وأولت اللجنة اهتماما خاصا، في مناقشاتها المتعلقة بالسياسة العامة، إلى حقيقة أن تنمية الموارد البشرية عنصر لا غنى عنه في جميع أنشطة التنمية، على النحو الذي أوضحته المناقشات المتعلقة بأوجه العلاقة بين المشاريع

---

* كما اتفق عليها في الجلسة العامة الرابعة (الختامية) المعقودة يوم الجمعة، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

الصـــغيرة والمتوســـطة الحجم من ناحية والشركات عبر الوطنية من الناحية الأخرى وكذلك التجارة الإلكترونية والسياحة.

٣- وبناء على ذلك، سلمت اللجنة بالحاجة إلى منح أعلى أولوية لقضية تنمية الموارد البشرية. ويعتمد النجاح في هذا المسعى على بذل جهود وطنية ودولية متضافرة بغية دعم التعليم الأساسي العام من أجل البلدان النامية، وخاصـــة أقـــل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون المبادرات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية متسقة مع السياسات الوطنية الأوسع نطاقا الخاصة بالتعليم والتدريب ومع الإستراتيجية التجارية الإجمالية.

٤- كذلك أكدت اللجنة على أن تبادل الخبرات الوطنية ونشر أفضل الممارسات من شأنهما أن يزيدا التعاون فيما بين البلدان. وتحقيقا لهذا الغرض، فإن نوع الربط الشبكي الذي يروج له الأونكتاد بالفعل في برامجه الخاصة ببناء القدرات أمر مفيد.

٥- وبالـــنظر إلى مـــا تقـــدم وبوضع خطة عمل الأونكتاد العاشر في الحسبان، تدعو اللجنة جميع أصحاب المصـــلحة في مجال تنمية الموارد البشرية وتدريبها في مجال خدمات الدعم التجاري إلى العمل معا من أجل تحسين الحالة القائمة وجني الثمار في هذا الصدد.

الحكومات

٦- ينبغي أن تنظر الحكومات في اعتماد إطار للسياسة العامة بشأن تنمية الموارد البشرية، ينبغي أن تقوم هي بوضـــعه بالتعاون مع القطاع الخاص. وهذا الإطار يمكن أن يشمل، في جملة أمور، مفهوم المجالس الوطنية لتنمية الموارد البشرية في مجال خدمات الدعم التجاري، التي تكون شراكات بين القطاعين العام والخاص بمشاركة ممثلي الموظفين وتنطوي على معايير وإجراءات مشتركة لأداء الواجبات المهنية في مجال خدمات الدعم التجاري.

٧- ولتشجيع تطبيق واعتماد تدابير السياسة العامة، ينبغي أن تبدأ في الحال جهود التوعية؛ ويمكن أن تبادر بذلـــك المعاهد المحلية للإدارة أو معاهد الإدارة العامة، بدعم من البرامج التي تضطلع بها الهيئات الدولية حسبما يكون ملائما.

٨- وممـــا ســـيدعم كـــثيرا التطبيق الفعال لسياسات تنمية الموارد البشرية أن توجد، على الصعيد المحلي أو الإقليمي، مؤسسات عالية الجودة لتنمية الموارد البشرية تشمل المهام التدريبية والاستشارية والتحليلية والبحثية. ويمكـــن اســـتحداث هذه المؤسسات من جانب أو داخل المؤسسات القائمة حيثما يكون مناسبا؛ كما أنه يمكن للحكومة وقطاع الأعمال والمؤسسات الدولية/الإقليمية أن تتعاون جميعا في إقامتها.

٩- ولا بد من التعاون الإقليمي والدولي من أجل توسيع نطاق وتحسين تنمية الموارد البشرية ومن أجل إبقاء الممارسات متسمة بالحداثة، ولا سيما في أقل البلدان نموا. وهذا التعاون، من جانب المجتمعات والمعاهد والمشاريع، يتعين تشجيعه بواسطة السياسات الحكومية؛ كما يمكن تعزيزه عن طريق برامج الربط الشبكي التابعة لوكالات الأمم المتحدة.

١٠- وينبغي للحكومة ولمجتمع نشاط الأعمال ولآحاد المشاريع أن تتعاون، كل بطرقها الخاصة بها، لكي يمكن لسياسات التنمية البشرية أن تستخدم دور القطاع الخاص كمحرك لتنفيذها، على أن توضع في الاعتبار الحاجة إلى إجراء تغيير في اللوائح التنظيمية وتغيير مؤسسي بغية جعل التدريب وتنمية الموارد البشرية فعالين.

١١- وينبغي دعم أنشطة الأونكتاد المضطلع بها في إطار الفقرة ١٦٦ من خطة عمل الأونكتاد العاشر وينبغي الإشراك الكامل للمشاركين في أي خطة وطنية لتنمية الموارد البشرية.

١٢- ويمكن للحكومات أن تنظر، وفقا لسياساتها الوطنية، في تعزيز دور القطاع الخاص في إطارها للسياسة العامة المتعلق بتنمية الموارد البشرية، وذلك باتخاذ تدابير تشجع المنافسة، وتوجد حوافز للتدريب المتواصل، وتغير المواقف، وتعمل على الاحتفاظ بالقوى العاملة المؤهلة، وتشجع تبادل الخبرة الفنية فيما بين البلدان النامية.

المجتمع الدولي

١٣- تتسم الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي بأهمية خاصة بالنسبة إلى تنمية الموارد البشرية من أجل خدمات الدعم التجاري، مثل "برنامج الإطار المتكامل" و"البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية والغرفة التجارية الدولية". ويوجد دور هام يمكن أن يؤديه عدد من الوكالات الدولية: - الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي - كما أنه يتعين أن تكون جهود هذه الوكالات مترابطة من أجل تشجيع أفضل استخدام للموارد. وقد وردت الولاية الخاصة بدور الأونكتاد في هذا الصدد في خطة عمل بانكوك، بتأكيدها على بناء القدرات.

١٤- تشجيع وتيسير الربط الشبكي بين المؤسسات التعليمية والتدريبية في البلدان المتقدمة ومثيلتها في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، بغية تعزيز الخدمات الطوعية في مجال تنمية الموارد البشرية.

١٥- الإسهام، عن طريق الشراكات والتعاون، في تدعيم الكفاءة في البلدان النامية، والدعوة إلى جعل دعم تنمية الموارد البشرية أكثر تحديدا وقابلية للتطبيق وتزويده بإطار زمني.

الأونكتاد

١٦- ينبغي النهوض بالتوعية ونشر أفضل الممارسات لدى الموظفين الحكوميين وشركات القطاع الخاص ورابطات نشاط الأعمال ذات الصلة والمؤسسات الأكاديمية عن طريق تنظيم حلقات عمل وإنتاج ونشر مواد مطبوعة والاحتفاظ على الشبكة العالمية "ويب" بصفحات مخصصة لتنمية الموارد البشرية في مجال خدمات الدعم التجاري.

١٧- اتخاذ مبادرات مكملة في مجال تنمية الموارد البشرية تستهدف التعاون الدولي والإقليمي، والاشتراك في المبادرات القائمة بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى.

١٨- إجراء عملية تجريبية في هذا الصدد في بلد معين، بمساعدة من الأمانة وخبرة فنية خارجية، يفضل أن تكون من البلدان النامية، بغية إعداد إطار نموذجي للسياسة العامة من أجل استخدامه على الصعيد الوطني. وينبغي نشر نتائج هذه العملية التجريبية، بما في ذلك إجراء استعراض للعمل المترتب عليها داخل البلد، كما ينبغي أن تكون هذه النتائج موضع مزيد من الاستعراض في حلقة عمل إقليمية للأخصائيين والموظفين الرسميين والمديرين المعنيين بتنمية الموارد البشرية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية.

١٩- مساعدة أقل البلدان نموا على تكييف الإطار النموذجي للسياسة العامة المتعلق بتنمية الموارد البشرية، على أن توضع في الحسبان الاحتياجات السوقية لأقل البلدان نموا وقدرتها على التعلم، فضلا عن احتياجات التعلم لدى الأفراد العاملين في مجال خدمات الدعم التجاري.

٢٠- تعزيز البرامج الدولية لتدريب المدربين والمساعدة في إنشاء أو تعزيز نظم تدريبية ترتكز على الإقليم بغية تدعيم الفرص التدريبية وإضافة الطابع الأمثل على استخدام الموارد، بما في ذلك الجامعات.

٢١- إجراء بحوث وتقديم توصيات بشأن دور المجتمعات المحلية في خدمات الدعم التجاري والطرق التي يمكن بها تدعيم تنمية الموارد البشرية عن طريق التعاون عبر المجتمعات.

٢٢- دمج تقنيات التعلم عن بعد في مجموعة التدابير الرامية إلى الاضطلاع بالأنشطة المذكورة أعلاه وتقديم المساعدة فيما يتعلق بالهياكل الأساسية الضرورية.

٢٣- تعزيز برامج الأونكتاد في مجال بناء القدرات بغية زيادة النهوض بالربط الشبكي فيما بين البلدان في ميدان تنمية الموارد البشرية.

- - - - -